

## فقيه دستوري يبحث عن تشريع للمواطنين لا للمؤمنين

أحمد لعرابة

عرب الدساتير الجزائرية المكرسة للأحادية السياسية



● لعرابة الذي يعدّ مهندس التعديلات الأربعة المتتالية على الدستور، من الرئيس السابق إلى الرئيس الحالي، لم تكن يداه متحررتين إلى درجة الهدف الذي كان يطمح إليه، لأن معاركة مع الإسلاميين والمحافظين أجلت دستور المواطن لا دستور المؤمن.

الاجتماع والتظاهر، وإشياء الجمعيات وعدم حلها إلا بقرار قضائي، كما أنه لا يمكن للقانون أن يتضمن أحكاما تعيق بطبيعتها حرية إنشاء الأحزاب السياسية. فضلا عن "تعزيز مركز رئيس الحكومة وتوسيع صلاحياته بدلا من دائرة المعارضة والمقاطعة الشعبية.

اعتماد منصب الوزير الأول، وذلك بناء على مفارزات الانتخابات النيابية، علاوة عن إلغاء حق الرئيس في التشريع بأوامر خلال العطلة النيابية". كما أكدت على "عدم ممارسة أكثر من عهدين رئاسيتين متتاليتين أو منفصلتين، وتحديد العهدة البرلمانية بعهدتين فقط، وإمكانية مشاركة الجيش الجزائري في عمليات السلام بالخارج، إضافة إلى جعل مادة ترسيم الأمازيغية كلغة وطنية من المواد الصماء التي لا يسمح لأحد تغييرها فيما بعد".

ولأن الرجل لم يلبأ أطماع الإسلاميين وبعض المحافظين، فقد وجد نفسه في مرمى سهام موجة انتقادات لإذاعة على خلفية تهم معلبة، حيث وصفه رئيس حزب جبهة العدالة والتنمية المعارض عبدالله جاب الله، بأنه "موال للتيار العلماني والتأسيس لدستور يعادي القيم الوطنية، وقد سجلت عنه 154 مأخذا جوهريا عن المسودة الدستورية تعارض تعارضا صارخا مع دين الشعب الجزائري وتهدد السيادة الوطنية". وأضاف أن "المشروع المقدم من لجنة لعرابة يشكل خطرا حقيقيا على دين الأمة ووحدة الشعب، وأنه يحمل تامرا على اللغة العربية لصالح الفرنسية". أما رفيقه في التيار الإخواني، رئيس حركة مجتمع السلم عبدالرزاق مقرئ، فقد علق متسائلا "هل بقي شيء نضيفه لمن لا يقنع؟ رئيس لجنة إعداد مسودة الدستور يكشف علانية خطة التيار الذي يمثله، القضاء على عناصر الهوية بالتدريج".

وأخيرا فإن طموح لعرابة إلى دستور المواطن وتحديد المسائل الخلافية للهوية يبدو مناقضا لموروث دستور الانفتاح الديمقراطي الذي يتعمد دونه تدريجيا، لحساب دكتاتوريات مشرعة طعنت الطريق على أمال تكريس الحريات والانتقال الديمقراطي.

زفوف معينة وجاء لمعالجة وضع معين، ولم يته أسباب الأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد وتداعياتها، لاسيما في ظل غياب التوافق المنشود وتوسع دائرة المعارضة والمقاطعة الشعبية.

## دفن دستور الحريات

مع ذلك يرى مؤيدو الطبعة الجديدة لدستور لعرابة أنها تضمنت مؤشرات إيجابية أبرزها إقرار مبدأ التصريح بدل الترخيص، لممارسة حرية

أو الإسلام، لكن يبدو أن الرجل، الذي قضى عمره في المدرجات وأروقة الجامعات والمؤسسات التشريعية، يخشى أو لم يهتد إلى مقاربة لإقناع خشود المقترعين في الأحياء والقرى والأسواق والمقاهي بأفكاره. لكن لعرابة الذي انتقد الدستور الذي أدخل الجزائر عهد التعددية والانفتاح العام 1988 واتهم المحيط الضيق لرئيس الدولة آنذاك الراحل الشاذلي بن جديد، بنسخ خيوط ما وصفه بـ"الوثيقة المازق"، في إشارة إلى مآلات العهد السياسي المستجد آنذاك، يبدو أنه مناصر وفي لتوجهه صناعة دساتير الدكتاتوريات الجديدة، ليحافظ لتجون على نفس الصلاحيات المفتوحة رغم شعارات التغيير والإصلاح، ورغم أن المطاف انتهى بوتفليقة إلى الخروج من الباب الضيق.

ويبقى لعرابة عربا للدساتير، رغم أنه يعتبر من بين أكثر الشخصيات الغامضة في البلاد، إلا أنه ظل الملائ الذي قصده بوتفليقة وبعده تبون ليضع لهما المنصة التشريعية التي تتيح لهما البقاء في السلطة والاستحواذ على مصادر القرار. وفي سنة 1996 تم اعتماد دستور جديد وضعه الرئيس السابق إلياس فرحات، في ذروة العشرية السوداء، وهو الدستور الذي استطاع من خلاله النظام الجزائري دفن دستور 1989 الذي كان يطيح به، ويغلق لعبة الصراع حول السلطة، ليكون دستور 1996 الحجر الأساس للتعديلات الدستورية المتتالية التي أجراها رؤساء الجزائر المتعاقبون. وبمجيء بوتفليقة إلى السلطة كانت نوايا الرجل تتجه للبقاء في السلطة أطول مدة ممكنة، غير أن الدستور حينها كان يتيح اعتماد عهدين رئاسيين لكل رئيس، ليبدأ بوتفليقة مسلسل ثلاثة تعديلات، الأمر الذي مكّنه من الاستحواذ على صلاحيات جمهورية.

ورغم أن وثيقة العام 2016، التي جاءت في سياق إصلاحات سياسية وهمية، انتهت إلى انتفاضة الشارع الجزائري على نظام بوتفليقة، ودخلت معها البلاد في أزمة متواصلة إلى الآن رغم تنحيه عن السلطة، إلا أن الرئيس تبون، الذي دفعت به الأحداث إلى الواجهة، يكرر نفس السيناريو مع طبعة جديدة لدستور

هندسه أحمد لعرابة، والذي وصفه منتقدوه بأنه "دستور أزمة"، ولدته

انها لم تكن طليقة الأيدي في إنجاز التعديلات الموصوفة بـ"العميقة"، وأن الأفكار الهرمية التي يرمى بها لعرابة، لا تجد لها من السند الشعبي ما يكفي، فقد كان ضجيج الإسلاميين والمحافظين وربما أطراف في هرم السلطة، كفيلا بالتنازل عنها سريعا رغم أن الشارع الجزائري لم تتح له الفرصة كاملة لإدلاء بدلوه في الموضوع.

الإسلاميون والمحافظون معهم يعتقدون أن ضعفهم هو الذي دفع اللجنة التي أوكل لها الرئيس تبون مهمة تعديل الدستور، إلى مراجعة أوراقها لتلبية لمطالب وعائهم الشعبي، غير أن بصمة أصحاب القرار تبدو واضحة على النسخة التي مرتت إلى الاستفتاء الشعبي

يقول لعرابة إن "الإدعاء بحذف الإشارة إلى بيان أول نوفمبر 1954 من ديباجة الوثيقة عار عن الصحة، لأن البيان المذكور لم يكن منصوصا عليه في الوثائق الدستورية السابقة لتتهم اللجنة بحذفه الآن"، ويؤكد أنه "في ما يخص المس بالتوازي الوطنية لم يتم النقاش حولها وبقيت ثابتة في الدستور كما كانت سابقا، غير أنه بالنسبة إلى الأمازيغية باعتبارها مكونا من مكونات الهوية الوطنية إلى جانب الإسلام والعروبة، فقد سبقت ترقيتها إلى لغة وطنية ثم إلى وطنية ورسمية في التعديلات السابقة، وحتى لا تبقى سجلا يتاجر به، ارتأت اللجنة إدراجها ضمن المواد التي يحظر تعديلها".

## خطوط حمراء

كان الخبير القانوني قد أدى، بذلك، دور الموظف المكلف بمهمة وليس الأستاذ المساهم المفيد، فكما نصح الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة بتجاوز مازق العهدين الرئاسيين في الدستور السابق، بتعديل العام 2008، ليفتح له المجال للبقاء أطول مدة ممكنة في هرم الدولة، ها هو يمدد الطريق أمام الرئيس الجديد عبدالمجيد تبون لتنفيذ أجندة السلطة الجديدة.

وبذلك تلاشت مقاربتة القائلة بأن الدساتير موجهة لمواطن وليس للمؤمنين، وأن عناصر الهوية يمكن إبعادها عن الدستور، ليكون بإمكان الجزائري أن يصبح مواطنا جزائريا دون أن ينتمي إلى العروبة أو الأمازيغية

الرؤساء، ولم يتجرأ على تقديم معارفه وخبراته القانونية والدستورية في أي من التعديلات التي كلف بها، بعدما تنازل عن مدنية الدولة بإخراجها من دستور المؤمن إلى دستور المواطن، لإرساء قواعد المواطنة ويكفل بذلك حق الاختلاف والتنوع داخل الوطن الواحد، كما أنه لم يحيد الثوابت الهوياتية عن التجاذبات الإثنية واللغوية والجهوية. ما يؤكد أن الخبير الأمامي لعرابة ظل يلعب دور الباحث عن الخارج الأمانة لأصحاب القرار أنه اضطر لتقديم توضيحات ترجمت توجهات السلطة الجديدة في الدستور الجديد، تقاديا للغلط الذي أثارته تصريحاته حول "دستور المواطن واختفاء ثوابت الهوية"، وإيماءات قد تكون وجهت إليه بعدم الخروج عن الخطوط التي رسمت له، خاصة وأن مسؤولا ساميا سابقا في رئاسة الجمهورية لم يتوان عن القول إن "الدستور الجديد فرضته إملاءات خارجية"، قد يكون قد قصد منها مسالة رفع الحظر الدستوري عن المؤسسة العسكرية خارج حدودها الإقليمية، والتكيف مع عولة التشريعات.

ذكر حينها لعرابة، أنه وبعده أكملت اللجنة مهمتها وفقا لرسالة تكليف رئيس الجمهورية، ووضعت مقترحاتها في متناول الطبقة السياسية والمجتمع المدني والمواطنين من أجل المناقشة والإثراء، لاحظت أن النقاش على مستوى بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي قد انحرف في الكثير من الحالات عن الهدف المرجو والمتمثل في إثراء مشروع الوثيقة". وأضاف "أنه لا أحد من أعضاء اللجنة كانت له صفة عضو في أي من اللجان التي شاركت في إعداد الوثائق الدستورية السابقة، وأن بعضهم قد استقبل كباقي الكفاءات والشخصيات الوطنية من قبل الجهات التي أشرفت على الحوار".

كل ذلك يوحي أن اللجنة التي أدارها لعرابة افتقدت للشجاعة اللازمة، أو

صابر بليدي  
صحافي جزائري

منذ إعلان السلطة الجزائرية عن تعديل الدستور احتل أسنخا وخبير القانون الجزائري المعروف أحمد لعرابة المشهد السياسي في البلاد، ويبدو أن الرجل الذي هندس التعديلات الأربعة المتتالية على الدستور، من الرئيس الأسبق إلى الرئيس الحالي، لم تكن يداه متحررتين إلى درجة الهدف الذي كان يطمح إليه، لأن معاركة مع الإسلاميين والمحافظين أجلت دستور المواطن وليس دستور المؤمن، ولم تختلف في طبيعته مكونات الهوية التي توقع اختفاؤها نهائيا.

أخفق لعرابة في تمرير الأفكار التي أحياها في خضم الجدل الذي أثير حول التعديلات الدستورية في البلاد، الأمر الذي يؤكد أنه لم يكن صاحب ورقة بيضاء في رسم الوثيقة التشريعية الأولى، لأن مخرجاتها النهائية لم تتضمن الخروج من "دستور المؤمنين إلى دستور المواطنين، ولا ما يوحي إلى بداية اختفاء عناصر الهوية".

## ملاذ الباحثين عن الخلود

وإذ يعتقد الإسلاميون والمحافظون أن ضعفهم هو الذي دفع اللجنة التي أوكل لها الرئيس عبدالمجيد تبون، مهمة تعديل الدستور إلى مراجعة أوراقها لتلبية لمطالب وعائهم الشعبي، إلا أن بصمة أصحاب القرار تبدو واضحة على النسخة التي مرتت إلى الاستفتاء الشعبي، لأنهم لا زالوا في حاجة إلى دعم هؤلاء أمام معارضة شعبية تائب ويبدو أن لعرابة صاحب البصمات الواضحة على دساتير البلاد في التعديلات المدرجة عليها خلال العقود الأخرين، حافظ على طبيعة الوظيفة التي تتطلب الامتثال لتوجيهات



● الخبير القانوني يؤدي دور الموظف المكلف بمهمة وليس الأستاذ المساهم المفيد. وكما نصح الرئيس الأسبق، ها هو يمدد الطريق أمام الرئيس الحالي.